نشرة صندوق النقد الدولي

اجتماعات الربيع المشتركة للصندوق والبنك الدولي

لاغارد: ثلاث عقبات أمام تحقيق نمو أسرع وأقوى وأفضل

10 إبريل 2014

لاغارد: الموضوع الأساسي سيكون عن النمو – السعي لنمو أعلى وأكثر جودة واحتوائية وقابلية للاستمرار (الصورة: صندوق النقد الدولي)

- ينبغي اتخاذ إجراءات جريئة على مستوى السياسات لتحقيق نمو أسرع وأكثر استمرارية
- على صانعي السياسات التحرك على خلفية من المخاطر الجغرافية–السياسية المتزايدة
- ترتهن النتائج بانتهاج البلدان سياسات صحيحة، وبتحقيق التعاون الصحيح بينها

قالت السيدة لاغارد إن صناع السياسات في العالم سيكون عليهم التغلب على ثلاثي من العقبات حتى ينجح الاقتصاد العالمي في توليد نمو أسرع وأكثر استمرارية

وصرحت السيدة لاغارد في جلسة إحاطة للصحافة في مستهل اجتماعات الربيع التي يعقدها الصندوق والبنك الدولي في واشنطن العاصمة بأن الموضوع الأساسي في هذه الاجتماعات هو النمو – "السعي لنمو أعلى وأكثر جودة واحتوائية وقابلية للاستمرار."

وقالت إن ذلك يعني، عملياً، التغلب على ثلاثي من العقبات.

- أولا، ***فترة مطولة من النمو المنخفض في الاقتصادات المتقدمة*** – وخاصة في منطقة اليورو – من شأنها أن تضر بكل من النمو وفرص العمل. وفي هذا السياق، أشارت السيدة لاغارد إلى تأكيد البنك المركزي الأوروبي التزامه باستخدام تدابير غير تقليدية عند الحاجة.

- ثانيا، ***النمو المنخفض حاليا*** – وهو يتطلب من الجميع اتخاذ إجراءات على مستوى السياسات.

في *الاقتصادات المتقدمة:* تحديد الوتيرة المناسبة للتصحيح المالي والعودة للأوضاع النقدية الطبيعية – التوقيت والتنفيذ والتواصل.

في *اقتصادات الأسواق الصاعدة:* تعزيز السياسات الكلية والاحترازية للوقاية من تقلب الأسواق.

في *البلدان منخفضة الدخل:* حيث يظل النمو قويا، لكن تراكم الديون السريع يحتاج إلى مراقبة عن كثب.

- ثالثا، النمو الذي يحتمل أن ينخفض في المستقبل – فيتعين اعتماد سياسات طموحة ومترابطة لتجنب سنوات من النمو دون المتوسط وتأمين الاستقرار المالي العالمي.

تكثيف الإصلاحات

صرحت السيدة لاغارد بأن "هذا يعني أن على جميع البلدان تكثيف الإصلاحات الهيكلية – في أسواق العمل وكذلك في أسواق المنتجات والخدمات – والاستثمارات الموجهة."

وأضافت أنه يعني أيضا تجديد زخم الإصلاح المالي العالم واحتواء جوانب الضعف المالية الناشئة في بعض "مكامن الخطر" مثل القطاع غير المصرفي في الولايات المتحدة والصين، ومديونية الشركات في الأسواق الصاعدة. وذكرت السيدة لاغارد أن هذه المبادرات سوف تجري على خلفية من المخاطر الجغرافية–السياسية المتصاعدة.

وقالت السيدة لاغارد إن تحقيق نمو أسرع وأفضل يستلزم من البلدان انتهاج السياسات الصحيحة والتعاون فيما بينها بصورة صحيحة، مضيفة أن الصندوق هو المنبر المثالي للتعاون الدولي من خلال ما يقدمه من مشورة وإقراض وبناء للقدرات.

وأشارت السيدة لاغارد إلى جدول أعمال السياسات العالمية الذي وضعه الصندوق (راجع الإطار) وما يحدده من إجراءات جريئة يتعين اتخاذها لتوليد نمو أسرع وأكثر استمرارية، وهو ما ستناقشه اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية – الجهة المعنية بوضع السياسات في الصندوق – أثناء اجتماعات الربيع.

إصلاحات نظام الحصص والحوكمة في الصندوق

أكدت السيدة لاغارد أنها تأمل أن يتم تنفيذ إصلاحات الحصص والحوكمة في وقت قريب، بدعم من كل البلدان الأعضاء في الصندوق. وأضافت أنها تأمل أن يثمر ضغط البلدان الأعضاء على البلدان التي لم تصادق بعد على هذه الإصلاحات "في المستقبل غير البعيد".

وردا على ما طُرح من أسئلة، قالت السيدة لاغارد إنها تعتبر عودة اليونان الناجحة إلى الأسواق الرأسمالية الدولية بمثابة إشارة لسيرها في الاتجاه الصحيح. وقالت إنه "لا يزال يتعين القيام بالكثير، والبرنامج لم ينته بعد، لكن هذه إشارة واضحة على أن العودة إلى الأسواق – وهي هدف لكل برامج الصندوق بالتأكيد – باتت تلوح في الأفق."

وصرحت السيدة لاغارد للصحفيين بأنها تتوقع مناقشة حالة الإصلاحات الاقتصادية في اليابان مع السلطات الوطنية أثناء اجتماعات الربيع، وقالت: "سأركز بالتحديد على إصلاح سوق العمل لتيسير نفاذ المرأة اليابانية إلى سوق الوظائف." "

جدول أعمال السياسات العالمية

يمثل إيجاد نمو أكثر ديناميكية وتوليدا لفرص العمل الهدف الجماعي المستهدف في جدول أعمال السياسات العالمية الذي تقدمه السيدة كريستين لاغارد لكبار المسؤولين في اجتماعات الربيع لعام 2014.

ويتضمن جدول أعمال السياسات الذي يقدَّم إلى اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية – وهي المعنية بتحديد السياسات في الصندوق – عند اجتماعها في 12 إبريل الجاري أولويات السياسة للبلدان الأعضاء البالغ عددها 188 بلدا وما يمكن أن يقوم به الصندوق للمساعدة في هذا الخصوص. ويتضمن جدول الأعمال أيضا تقريرا عن تقدم سير العمل نحو تحقيق الأهداف التي ناقشها البلدان الأعضاء والصندوق في الاجتماعات السنوية السابقة في واشنطن العاصمة في عام 2013.

ويقول التقرير إنه تم تحقيق الاستقرار ولكنه يشير إلى الافتقار لسياسات تعطي دفعة لخلق فرص العمل وتحقيق النمو. ويدعو التقرير صناع السياسات إلى إدارة التعافي العالمي على نحو أكثر نشاطا وتوثيق التعاون بينهم للحد من التداعيات السلبية وتشجيع الاستقرار المالي.

طالع جدول أعمال السياسات العالمية

روابط ذات صلة:

شاهد بث جلسة الإعلام للصحافة على شبكة الإنترنت

طالع نص جلسة الإعلام للصحافة

السعي للنمو يتصدر جدول الأعمال

التعافي العالمي يزداد قوة

جدول أعمال الصندوق للسياسات العالمية

تدوينة: كوابح النمو تتراجع